

لائحة حول الرقّ في موريتانيا

إن المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات المنعقد في الدار البيضاء يومي 11 و12 تشرين ثاني/نوفمبر 2015 يطالب الحكومة الموريتانية أن تعمل بشكل جدي وسريع من أجل وضع حد لممارسة الرق المنتشر بكل أشكاله القديمة والمعاصرة في موريتانيا، وخاصة قضية عاملات المنازل، التي أخذت منحاً جديداً في الفترة الأخيرة، حيث أصبحت السعودية سوقاً رابحاً لعاملات المنازل الموريتانيات اللاتي غدون يعشن هناك ظروفاً قاسية تنتافي وأبسط الحقوق الإنسانية.

إن المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات يلح على الحكومة الموريتانية أن تتخذ تدابير سريعة وفعالة للحد من هذه الممارسة اللاإنسانية وذلك بالتعاون مع المنظمات النقابية الموريتانية الأعضاء في الاتحاد العربي للنقابات المنادية بإيجاد حل هذه القضية.

كما أن المجلس يطالب الحكومة الموريتانية بإطلاق سراح سجناء الرأي وخاصة مناهضي الرق في موريتانيا الذين يقعون في السجون منذ أكثر من سنة.